



HABITAT III ISSUE PAPERS

5 – URBAN RULES AND LEGISLATION

(Arabic)

New York, 31 May 2015



ورقة مسائل حول القواعد والتشريعات الحضرية

الكلمات الدالة

القانون الحضري، التشريعات، القواعد، الوضع غير النظامي الإنصاف، المساواة، الجودة، الفعالية، الحقوق، السياسة، التنفيذ.

المفاهيم الرئيسية

1. القانون الحضري

- القانون الحضري هو مجموعة السياسات والقوانين والقرارات والممارسات التي تحكم إدارة البيئة الحضرية وتمييزها. وهو ميدان واسع ومتنوع ولكنه ميدان يبرر أن يتم النظر إليه بصورة جماعية بسبب التفاعل بين عناصره المتنوعة ضمن المجال الواحد، الشامل ولكن المتنوع، أي البيئة الاجتماعية. ويتسم القانون الحضري بعدد من الخصائص المهمة:
- بأنه يحكم الوظائف الرئيسية للبلدات والمدن ويعكس حقوق سكان تلك المناطق الحضرية ومستخدميها ومسؤولياتهم. وتلك الوظائف متنوعة، بما في ذلك التخطيط الحضري، وتمويل البلديات، وإدارة الأراضي الحضرية والإشراف عليها، وتوفير البنية التحتية، والتنقل والتنمية الاقتصادية المحلية وغيرها.
 - وأنه يتواجد على مختلف المستويات بدءاً من الحقوق المعترف بها دولياً، مثل الحق في السكن، مروراً بالتشريعات الوطنية إلى القواعد البلدية أو القوانين المحلية التي غالباً ما تحكم القضايا المحلية مثل توفير الخدمات أو إدارة الأماكن العامة.
 - قد تختلف المصطلحات فيما بين الدول، ولكن يمكن التعبير عن القانون من خلال مجموعة من الصكوك التي تندرج أساساً ضمن ثلاث فئات هي: (1) التشريع الأساسي؛ و(2) الأنظمة الفرعية أو المفوضة (القانون الذي يسن بواسطة الصلاحيات الممنوحة في التشريع الأساسي والذي عادة ما يشتمل على الكثير من أشكال القواعد والقوانين والأوامر، وغيرها)، و(3) أيضاً الصكوك غير الملزمة مثل السياسات والتعليمات الإدارية للحكومات على جميع المستويات.
 - وأنه يتسم في كثير من الأحيان بطابع مزدوج وطبيعة فنية محايدة ظاهرياً مصحوبة بجانب اجتماعي معقد بما في ذلك إمكانية التأثير المختلف على المجموعات المختلفة داخل البيئة الحضرية. والآثار على الفئات الضعيفة، مثل الفقراء والمهمشين اجتماعياً، هي مدعاة للقلق على وجه الخصوص.
 - وأنه يجب أن ينظر إليه في سياق المؤسسات والعمليات التي أنشأها أو التي يتوقع أن تنفذه.

2. الوضع غير النظامي

الوضع غير النظامي، بحكم التعريف، هو مسألة العلاقة بين الأفراد والمجتمعات مع القانون: وكلمة غير النظامي تعني غير ممثل بعض الشيء للقانون المعترف به. وكثيراً ما يكون الوضع غير النظامي نتيجة للسياسات أو الأطر القانونية غير الكافية أو غير المناسبة أو غير الفعالة التي تنظم الأنشطة استناداً إلى الافتراضات المتعلقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية التي لا تعكس الواقع على الأرض. ويؤدي ذلك إلى وضع في الكثير من المدن حيث تحرم القوانين والمؤسسات والسياسات التي تحكم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جزءاً كبيراً من المجتمع من فرصة المشاركة على قدم المساواة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الوضع غير النظامي لا يعني أنه ليس ثمة نظام، ولكن مجرد أن ما هو موجود فعلاً ليس معترف به رسمياً. وتحكم المعايير والمؤسسات غير الرسمية [غير النظامية]، بما في ذلك التي تتسم بطابع تقليدي أو عرفي الحياة وسبل العيش.

3. القانون ذو النوعية الجيدة

يتمثل هدف جميع المشرعين، بصرف النظر عن أصلهم، في نهاية المطاف في إصدار تشريعات وقواعد قادرة على تحقيق النتائج التنظيمية المطلوبة، إذ إن واضعي السياسات الحكومية يقررون تلك النتائج التنظيمية. ويمكن تطبيق شمولية ذلك المنهج للإتيان بتعريف عملي لجودة التشريعات التي تتقاطع مع التقاليد القانونية: فجودة القانون تشير إلى القدرة على تحقيق الإصلاحات التنظيمية المطلوبة من جانب صانعي السياسات. والكفاءة هي السعي المطلق والمعياري المطلق للجودة: والجودة هي الفعالية.¹ باختصار، يتطلب القانون ذو النوعية الجيدة ثلاثة عناصر تأسيسية:

1. السياسة الواضحة وذات الصلة محلياً
2. صكوك قانونية منظمة بصورة جيدة وفعالة في وظيفة ترجمة السياسات إلى الممارسة العملية، وتتكامل مع المعايير الوطنية وتعكس الالتزامات الدولية
3. عمليات واضحة لتقييم، وحسب الحاجة، استعراض القواعد والتشريعات، ولاسيما لتجنب التأثير غير المتناسب على الفئات الضعيفة

4. القانون الأساسي

يتمثل أحد التحديات الرئيسية في أطر القانون الحضري في التعقيد، حيث لا يشكل كل من حجم القواعد وطابعها الفني تعبيراً عن القدرات والموارد المتوفرة محلياً. كما أنه في الكثير من الحالات لا تشكل أطر القانون الحضري المعقدة تعبيراً عن الأولويات السياسية. وبالنسبة لجميع المناطق الحضرية، ولكن على وجه الخصوص تلك التي تواجه تحديات مباشرة في النمو والتطور بقدرات مؤسسية وموارد مالية محدودة فقط، من المفيد التركيز على الحد الأدنى من الصكوك والأدوات القانونية التي تعد:

1. ضرورة لتقديم أهم عناصر سياسة التنمية الحضرية؛
 2. وقابلة للتكيف مع التوقعات المعقولة للموارد والقدرات المتوفرة من أجل التنفيذ.
- بمجرد أن يكون لإحدى المناطق الحضرية نظاماً عاملاً يستند إلى مجموعة أساسية من الأدوات، يمكنه عندئذ النظر في الحاجة إلى التوسع إلى مقاربات أكثر تفصيلاً أو مطالبة.

5. سيادة القانون

يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يمثل الاعتراف الدولي التاريخي بأن جميع البشر يتمتعون بالحقوق والحريات الأساسية، بأنه "... من الضروري، إذا أريد للبشر ألا يكونوا مرغمين على اللجوء، كملأذ أخير، للتمرد على الاستبداد والاضطهاد، أنه ينبغي أن تكون حقوق الإنسان محمية بموجب سيادة القانون..."².

تباين تفسيرات "سيادة القانون" تبايناً كبيراً في الكتابات الأكاديمية غير أن الأمم المتحدة تطبق على الدوام تعريفاً يشمل العناصر الإجرائية الشكلية للمساواة في المعاملة والاعتراف بحقوق الإنسان بوصفها نتيجة ضرورية:

بالنسبة للأمم المتحدة، يشير مصطلح سيادة القانون إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والجهات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، خاضعين للمساءلة أمام القوانين الصادرة علناً، والمطبقة على الجميع بالتساوي ويتم الفصل فيها بصورة مستقلة، والتي تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتطلب ذلك أيضاً تدابير لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، وفصل السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية.³

الحقائق والأرقام الرئيسية

- التجمعات الحضرية الأسرع نمواً هي المدن الصغيرة والمتوسطة (أقل من 1 مليون و من 1 مليون إلى 5 مليون نسمة على التوالي) الواقعة في آسيا وأفريقيا والتي يتوقع أن تنمو بنسبة تصل إلى 40% بحلول 2030. ويقيم حوالي 80% من سكان الحضر في العالم حالياً في تلك المستوطنات.⁴
- تتكشف التنمية الحضرية على مدى عقود وكثيراً ما تعمر لفترة أطول من مهندسيتها، سواء أفي المعنى الحرفي أم المجازي. ويوفر القانون الحضري الجيد القدرة على التنبؤ والترتيب في التنمية الحضرية من مجموعة متنوعة من وجهات النظر، بما في ذلك المكانية والمجتمعية والاقتصادية والبيئية، و، من خلال ذلك، تسهم في الاستثمار، والأداء الاقتصادي القوي، وتكوين الثروات.
- تحكم النظم القانونية المحلية العلاقات بين الأشخاص وتصف أهدافهم الجماعية، مما يكسب القانون الحضري أهمية خاصة في عالم يتوقع أن يكون 60 في المائة من سكانه من الحضر بحلول 2030.
- للقانون الحضري ذي النوعية الجيدة القدرة على تعزيز إدماج الفئات الضعيفة في فوائد التوسع الحضري؛ وبالتالي زيادة قيمة تلك الفوائد للجميع، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التلاحم الاجتماعي.
- لا تعيش الغالبية العظمى من الفقراء تحت مظلة القانون والفرص التي توفرها. فبسبب عدم الاعتراف بحقوق الفقراء، يصبحون عرضة لسوء المعاملة. إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من حوالي 4 مليارات من الناس في جميع أنحاء العالم يتم إقصاؤهم عن سيادة القانون،⁵ والكثير منهم لأن منازلهم وسبل عيشهم غير نظامية.
- القانون، بوصفه يشمل الهياكل المؤسسية والمالية التي ينشئها، هو الوسيلة الرئيسية لتنفيذ السياسات.
- القانون، ولاسيما في سياق سيادة القانون، هو الوسيلة التي يتم من خلالها ترسيخ الحقوق. كما أنه الإطار الذي تقوم المؤسسات من خلاله باعتماد المعايير التي ستكون محكومة لها، وبالتالي خاضعة للمساءلة من خلالها.

ملخص المسألة

تضمنت "استراتيجيات التنفيذ" لجدول أعمال برنامج المستوطنات البشرية التزامات بـ:

1. استعراض العمليات القانونية والتنظيمية المقيدة والإقصائية والمكلفة، ونظم التخطيط، والمعايير، وأنظمة التنمية؛
2. اعتماد إطار قانوني وتنظيمي تمكيني يقوم على تعزيز المعرفة والفهم والقبول للممارسات القائمة وآليات تسليم وذلك لتحفيز الشراكات مع قطاع الأعمال الخاص والقطاعات المجتمعية؛

3. تطبيق الأطر المؤسسية والقانونية التي تسهل المشاركة الواسعة وتمكنها لجميع الناس ومنظماتهم المجتمعية في صنع القرار في إستراتيجيات المستوطنات البشرية وسياساتها وبرامجها.

السياسة

1. حقق استعراض القوانين والقواعد نجاحا متفائلا، إذ كانت النماذج السائدة للعناصر الرئيسة لاستدامة القانون الحضري على حالها تقريبا كما كانت منذ عشرين، وحتى أربعين، سنة خلت.
2. ما يزال عدد أطر القانون الحضري المبتكرة وذات الصلة محليا في مجالات مثل التخطيط العمراني ومراقبة التنمية منخفضة بصورة ملحوظة، ولاسيما في سياق احتياجات المستوطنات البشرية التي تتسم بمحدودية الهياكل المؤسسية والموارد المالية.
3. ما يزال القانون الحضري حقلًا مجزأً ومعقدًا للغاية تقوده ديناميكية ينظر فيها إلى الأهداف الفنية في مجالات محددة بمعزل عن بعضها البعض وكذلك عن العوامل المؤسسية والمالية والاجتماعية التي ستحدد الفعالية.
4. جزئيا بسبب هيمنة الاعتبارات التقنية "العالمية"، يبقى النقل العالمي "لأفضل الممارسات"، بما في ذلك النسخ المباشر للصوصك القانونية، النهج السائد في تطوير القانون الحضري، وفي كثير من الأحيان لا تعكس الممارسة والثقافة المحلية وتوفر فرصا محدودة أو معدومة للمراجعة والتعديل الفعليين. غالبا ما تبنى التدخلات الناجحة في القانون الحضري من التعديلات التدريجية، أو حالات إعادة التوجيه، للممارسة القائمة على أرض الواقع وليس من التغيير التحويلي الكامل.
5. يستمر تطوير القانون الحضري في المعاناة من نقص الموارد، ولاسيما من حيث الوقت. إذ ينبغي ألا تتم كتابة القوانين التي لها تأثير جوهري على حياة الناس وعلى نسيج المناطق الحضرية على المدى الطويل ولا الموافقة عليها خلال أيام.
6. عندما تم اعتماد جدول أعمال برنامج المستوطنات البشرية في العام 1996، كان ينظر إلى دور القانون في التنمية بوصفه أداة شكلية لإحداث التنمية وكانت التنمية تعني النمو الاقتصادي بوصفه الأداة الرئيسة لمكافحة الفقر. وكان ثمة تركيز شديد على رفع القيود وإخضاع قضايا المساواة والتنمية الاجتماعية في سبيل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في النمو الاقتصادي السريع. وقد تطورت الآراء حول القانون والتنمية ولكن ذلك لا ينعكس عموما في القانون.
7. يرتبط التخطيط العمراني ومراقبة التنمية والاستثمار في البنية التحتية ارتباطا وثيقا بالقانون والسياسة المتعلقين بحقوق الملكية وإلى أي مدى يمكن أن تتم ممارسة الحقوق بصورة مستقلة وتنظم في سبيل الصالح العام.

المعارف والعمليات

1. للقانون ذي الصلة محليا والقابل للتطبيق في سياقه القدرة على تسخير الإمكانيات التحويلية للتوسع الحضري. فالأطر القانونية الحضرية تخضع للاعتبارات الفنية الطموحة ويجب أن تتخذ من الاحتياجات والقدرات المحلية أساسا لها.
 2. يمكن للتخطيط العمراني تقديم إطار طويل الأجل للتنمية من خلال التركيز على عدد محدود من العناصر الملزمة، بما في ذلك: نظم ملائمة محليا لإدارة الأراضي؛ وتنظيم الأماكن العامة؛ ونظام واضح لتحديد الكتل والمخططات؛ وقانون بسيط للبناء؛ و، من الناحية المثالية، بعض وسائل المشاركة العامة في أرباح التنمية العمرانية لتعويض تكاليف البنية التحتية. ويمكن إدخال آليات أخرى، مثل قواعد تقسيم المناطق، في مرحلة لاحقة عندما تتوفر القدرات والموارد اللازمة.
 3. ينبغي للقانون الحضري التركيز أكثر على العمليات المؤسسية وأن يكون أكثر تعبيرا عن حقيقة أن الإدارة العامة هي القناة التي تقوم من خلالها الحكومات البلدية والمحلية بتفسير أهداف التنمية المستدامة وتسعى إلى تحقيقها.
 4. ينبغي أن يتم تنظيم العلاقات القانونية في الخدمة المدنية بصورة مناسبة من أجل التنفيذ الفعال للواجبات الرسمية فيما يتصل بتقديم الخدمات العامة، بما في ذلك:
 - Δ مع الأطراف الخارجية (المواطنين والسلطات العامة والمؤسسات والمنظمات)؛
 - Δ وعلاقات العمل الداخلية لموظفي الخدمة المدنية، التي تحدد وضعهم القانوني (الحقوق والواجبات الرسمية، وشروط الخدمة، والترتيبات التعاقدية، وما إلى ذلك).
- وفي ذلك الصدد، قد تؤدي مدونات الأخلاقيات/ مدونات قواعد السلوك دورا مهما في تعزيز الكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي في الحكومات المحلية.
5. في الكثير من المناطق الحضرية، تتأثر نسب كبيرة (كثيرا ما تكون الأغلبية) من السكان بالوضع غير النظامي في الوضع الوظيفي أو السكني أو المتعلق بالحيارة. وتتميز تلك القطاعات غير النظامية بغياب التراخيص القانونية، وحق الملكية والإشراف التنظيمي. وقد لا يتمتع سكان المساكن غير النظامية بأية حقوق معترف بها، مما يجعل الإخلاء تهديدا ماثلا على الدوام. والأعمال التجارية غير النظامية تعمل من دون تراخيص ولا تدفع الضرائب.
 6. ثمة اعتراف متزايد بالطابع التعددي بالأطر القانونية الحضرية ودور تلك الأنظمة التعددية في تعزيز الاندماج والفرص للفئات الأكثر ضعفا. الأطر القانونية والتنظيمية مصممة من أجل الاقتصاد النظامي و، في كثير من الأحيان، تفشل في حماية مساهمات العمال غير النظاميين

- ودعمها والاعتراف بها، وتقصيهم بدلا من شمولهم في أطر الحقوق والمسؤوليات.
7. فشلت الصكوك القانونية إلى حد كبير في صيانة الوصول إلى الأماكن العامة وضمانه، مما يؤدي إلى تخفيضه النسبي وزيادة القيود المفروضة على الوصول من خلال الخصخصة.
 8. لم تكن آليات عرض الأراضي الحضرية قادرة على مواكبة النمو الحضري. وقد حثت القيود التنظيمية على توفير الأراضي، مثل الممارسات السيئة لتخصيص الأراضي والأنظمة المعيارية التعسفية أو التقديرية (الكثافات، ومعامل المساحة المبنية، وأحجام المخططات) إنتاجية المناطق الحضرية وتوفير المساكن بأسعار معقولة.
 9. غالبا ما يركز القانون الحضري على حقوق الملكية وأصحاب الملكية، ويترك المستأجرين والشاغلين غير النظاميين غير مرئيين للكثير من مجالات السياسة وتقديم الخدمات ويخلق هياكل لا تعكس التوازن الاجتماعي الفعلي على أرض الواقع.
 10. تعد آليات تشجيع التنمية والاستثمارات الخاصة والحد من الاعتماد على التمويل العام ضرورة لتسريع التنمية الحضرية المستدامة غير أنها يجب أن تهدف إلى ضمان أن يشترك الفقراء في المناطق الحضرية في فوائد التنمية ولا يتم إقصاؤهم من خلالها.
 11. كما يمكن أن يتم تعزيز العدالة والإنصاف والإدماج عن طريق الأدوات المالية الفعالة، التي تعبر عن بعض من زيادة القيمة التي تعززها قرارات استخدام الأراضي لصالح الفقراء، والمجتمع بشكل عام.

المشاركة

- ما تزال المشاركة الواسعة لجميع الناس ومنظماتهم المجتمعية في صنع القرار في إستراتيجيات المستوطنات البشرية وسياساتها وبرامجها تحديا.
1. يتم الاعتراف بالمشاركة على نحو متزايد بوصفها عنصرا هاما في تشكيل القانون وإصلاحه واستعراضه؛ سواء بوصفها حقا وشيئا قد يعزز فعالية النتيجة.
 2. تشكل المساءلة، وسيادة القانون بصورة عامة، أمرا أساسيا للمشاركة الفعالة في صنع القرار.
 3. ينبغي إدخال الآليات ذات الصلة محليا لتسوية المنازعات البديلة، مثل أمين المظالم، بهدف تحسين الوصول إلى العدالة وتعزيز المساءلة بأكثر طريقة فعالة وعادلة ممكنة.
 4. ثمة حاجة مستمرة للأطر القانونية للاعتراف بالحاجة للوصول من جانب جماهير مختلفة؛ بما في ذلك على الأقل السلطة القضائية والسلطة التشريعية والعامة (بحيث تعني كلمة العامة أولئك الذين قد يكونون من المتأثرين على نحو معقول بمن فيهم المختصين وغير المختصين).

الدوافع الرئيسية للعمل

1. للاعتراف بأن القانون ذو النوعية الجيدة يحقق كفاءة لكل من الحكومات على جميع المستويات والمواطنين ومسارات التنفيذ الواقعية المتأصلة في الصك نفسه إمكانية تعزيز فعالية القانون الحضري إلى حد كبير.
2. تتوقف فعالية القانون الحضري على سلسلة من العناصر، التي يتمثل أهمها في تعليمات سياسة وتشريعية واضحة ومنسقة، وملاءمة الصك القانوني المحدد بحيث يكون التشريع الأساسي الملاذ الأخير وجودة نص الصك، ولكن قبل كل شيء، الصلة المحلية والتطبيق العملي.
3. تمثل الهياكل المؤسسية والإجرائية أساس تقديم المعايير الفنية وتحدد غالبا من جانب القانون. ويمكن لفعالية الهياكل المؤسسية والإجرائية عند دراستها واختبارها بصورة وافية في مرحلة التصميم أن تتعزز إلى حد كبير.
4. الاعتراف بأن التركيز على القانون الأساسي سوف يوفر الدعم الأكثر فعالية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ينبغي على الحكومات تحديد الحد الأدنى من مجموعة الصكوك والأدوات لتقديم العناصر الأهم للإطار القانوني مع التركيز على احتياجات المستوطنات الصغيرة إلى المتوسطة التي تتميز بمحدودية الهياكل المؤسسية والموارد المالية. وبالنسبة لتلك المستوطنات الصغيرة إلى المتوسطة الفقيرة بالموارد، يتعين أن يتم إيلاء الأولوية للعناصر الرئيسية للتصميم الحضري التي يمكن تحقيقها على نحو معقول والتي لها التأثير الأعظم على النتائج الاجتماعية سبل العيش. ويتعين أن تأتي الحقوق وحماية الفئات الضعيفة في صلب تقييمات الأثر.
5. تؤثر صلاحيات سن القوانين المحلية والخاصة بالمناطق والتفسيرات القانونية بصورة ملحوظة على تنفيذ السياسة على أرض الواقع. إذ غالبا ما تكون تلك تقديرية للغاية وموجودة داخل أطر الإدارة الضعيفة نسبيا، ولذلك يتعين تحقيق توازنات بين المساءلة والسلطة التقديرية.
6. ينبغي إدماج المعايير الوطنية والدولية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لسيادة القانون وحقوق الإنسان، في الصكوك والممارسات الإدارية وينبغي أن يجري استعراض ذلك الدمج بصورة منتظمة للمحافظة على الفعالية.
7. تتم دراسة التمويل البلدي في ورقة مسائل منفصلة، ولكن الحاجة إلى الاعتراف صراحة بمجموعة من أدوات التمويل البلدي للتمكين المحلي في القانون وربطها بالهياكل المؤسسية وأهداف السياسة يمثل أهمية أساسية.

البرامج والمشاريع

موضوع التشريعات الحضريّة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. يعد التشريع الحضري أحد المجالات ذات الأولوية في الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. أنظر: <http://gro.tatibahnu.ptth/noitalsigel-nabru/semehnt-nabru/>. الشبكة القانونية الحضريّة. هي مبادرة يقودها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتشارك مع الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي لتوفير المعلومات الثانوية حول القانون الحضري وربط العاملين في ذلك المجال. أنظر: <http://ten.ntlg.nlu.www.ptth/>. شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة. تم تفويض شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة من جانب الجمعية العامة لتأسيس شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة (NAPNU) في العام 1991. شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة هي شبكة على الإنترنت تربط المؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالإدارة، وبالتالي تسهيل تبادل المعلومات وتبادل الخبرات والتدريب في مجال سياسة القطاع العام وإدارته. أنظر: <http://gro.napnu.www.ptth/>. الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون التابع للأمم المتحدة. يتم تسهيل الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون من جانب وحدة سيادة القانون في مكتب الأمين العام وهي مسؤولة عن تنسيق سيادة القانون وترابطه داخل منظومة الأمم المتحدة. أنظر: http://gro.lornu.www.ptth/6=di_elcitra?xpsa.elcitra/. المنتدى العالمي للقانون والعدالة والتنمية. يسعى المنتدى الذي يقوم بتسهيله البنك الدولي إلى توفير منتدى ابتكاريا وديناميكيا دائما لتبادل المعلومات. أنظر: <http://gro.djlmuroflabolg.www.ptth/>. الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هي عبارة عن خبراء مستقلين في حقوق الإنسان يتمتعون بالولاية لإصدار التقارير وتقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان. أنظر: <http://gro.rhcho.www.ptth/xpsa.egapemocleW/segaP/PS/seidoBRH/NE/>. الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان هي لجان من خبراء مستقلين يرصدون تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. أنظر: <http://gro.rhcho.www.ptth/xpsa.seidoBytaerT/segaP/seidoBRH/NE/>.

- 1 زانثاكي، هـ، جودة التشريع: هل هي مفهوم شامل قابل للتحقيق أم سعي طوباوي؟ في مايدر ونافاريس دي ألميدا (محرران)، 'جودة التشريع: المبادئ والأدوات. وقائع المؤتمر التاسع للجمعية الدولية للتشريع (IAL) في لشبونة، 24 - 25 حزيران/ يونيو، 2010' (نوموس، 2011).
- 2 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، الفقرة 3 من الديباجة. أنظر <http://www.un.org/en/documents/udhr/>. آخر مرة تمت فيها زيارة الموقع هي أيار/ مايو 2015.
- 3 الأمين العام للأمم المتحدة، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع: تقرير الأمين العام، وثيقة الأمم المتحدة (23/5/2004/616 آب/ أغسطس، 2004) الفقرة 6.
- 4 الأمم المتحدة (2014)، آفاق التوسع الحضري في العالم: مراجعة العام 2014 (نيويورك: دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة).
- 5 لجنة التمكين القانوني للفقراء (CLEP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008)، جعل القانون يعمل من أجل الجميع: المجلد 1: تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء (PELC)، http://www.unrol.org/files/Making_the_Law_Work_for_Everyone.pdf

تم إعداد أوراق المسائل لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية من جانب فريق عمل الأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة الثالث للمستوطنات البشرية، وهو فرقة عمل تتألف من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة معا من أجل بلورة جدول الأعمال الجديد للمناطق الحضريّة. تمت الصياغة النهائية لأوراق المسائل خلال ورشة الكتابة التي عقدها فريق عمل الأمم المتحدة في نيويورك من 26 إلى 29 أيار/ مايو 2015.

تمت قيادة ورقة المسائل الحالية من جانب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمساهمات من اليونسكو.